

Distr.: General  
23 July 2024  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والسبعون

جنيف، 16-27 أيلول/سبتمبر 2024

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

## التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة

مذكرة من أمانة الأونكتاد \* \* \*

موجز

تزامنت الذكرى الثلاثين لاتفاقات أوسلو مع مواجهة حادة. فقد ألحقت العمليات الإسرائيلية المكثفة في قطاع غزة والقيود المفروضة في الضفة الغربية أكبر ضرر بالاقتصاد الفلسطيني في التاريخ الحديث.

وفي قطاع غزة، أدت العملية العسكرية إلى تدمير ما تبقى من البنية التحتية في القطاع وتسببت في أزمة إنسانية وبيئية لم يسبق لها مثيل، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 81 في المائة في الربع الأخير من عام 2023، وارتفعت نسبة البطالة إلى 79 في المائة. وقبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان 80 في المائة من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدة الدولية. وبحلول نهاية العام، كان الفقر المتعدد الأبعاد قد أثر على جميع السكان.

ولم تسلم الضفة الغربية والقدس الشرقية من العنف، حيث انتشرت أعمال العنف وشددت السلطة القائمة بالاحتلال القيود المفروضة منذ فترة طويلة على الحركة وإمكانية الوصول. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي الربع سنوي بنسبة 19 في المائة وبلغت نسبة البطالة 32 في المائة.

\* ليس في التسميات المعتمدة في هذه الوثيقة، ولا في الخرائط وطريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. ووفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، تعني الإشارات الواردة في هذا التقرير إلى الأرض أو الأراضي الفلسطينية المحتلة قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويشير استخدام كلمة "فلسطين" إلى منظمة التحرير الفلسطينية التي أنشأت السلطة الوطنية الفلسطينية. أما الإشارات إلى "دولة فلسطين" فهي متسقة مع الرؤية المعرب عنها في قرار مجلس الأمن 1397 (2002) وقرار الجمعية العامة 19/67 (2012).

\*\* قُدمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات متأخرة عن الموعد المحدد لتجهيزها وخالية من التوضيح المطلوب بموجب الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 208/53 باء.



الرجاء إعادة الاستعمال

وتضافرت الضغوط التضخمية مع زيادة البطالة وانخفاض الدخل لتؤدي إلى تآكل رفاه الأسر المعيشية. وتعدى التراجع في النشاط الاقتصادي تأثير المواجهات السابقة في أعوام 2008 و2012 و2014 و2021، وهو في طريقه لتجاوز تأثير ما بعد الانتفاضة الثانية.

واستمر التوسع في المستوطنات في عام 2023 وأوائل عام 2024. ويؤدي نموها إلى تشريد الفلسطينيين، وتغيير الواقع على الأرض، وتغيير التركيبة السكانية في القدس الشرقية والمنطقة جيم من الضفة الغربية، وإعاقة حل الدولتين.

وحظي نجاح السلطة الوطنية الفلسطينية في الحوكمة وبناء المؤسسات المقتدرة باعتراف واسع النطاق منذ فترة مبكرة تعود إلى عام 2011، بما في ذلك اعتراف صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي. غير أن قدرة الحكومة الفلسطينية على أداء الوظائف الأساسية ضعفت في السنوات الأخيرة بسبب نقص الموارد والأزمات المتكررة. وساهم حجز إسرائيل للإيرادات الفلسطينية والاقتطاع منها وتسرب الموارد المالية والتراجع الحاد في معونة المانحين في حدوث أزمة مالية حادة تشكل تهديداً مباشراً للاستقرار الاجتماعي والسياسي والنظام المصرفي.

## أولاً- صدمة لا مثيل لها تطغى على الاقتصاد الفلسطيني

### ألف- من التنمية الموقوفة إلى التدمير الواسع النطاق

1- تزامنت الذكرى الثلاثين لاتفاقيات أوسلو مع أشد المواجهات في التاريخ الحديث ومنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994. ففي أعقاب أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شنت السلطة القائمة بالاحتلال عملية عسكرية في قطاع غزة. وقد أدت العملية العسكرية المكثفة والمستمرة إلى تدمير أحياء بأكملها وأفضت إلى سقوط أعداد كبيرة من القتلى وتدمير البنية التحتية والمدارس والمستشفيات والوحدات السكنية والأصول الزراعية وشبكات الطاقة والمياه والاتصالات اللاسلكية. وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، تعطلت عمليات الإنتاج أو دُمرت، واختفت مصادر الدخل، وازدادت حدة الفقر واتسع نطاقه، وتم استئصال أحياء سكنية وتدمير مجتمعات محلية وبلدات. وتسببت العملية في أزمات إنسانية وبيئية واجتماعية لم يسبق لها مثيل وحولت المنطقة من منطقة تعاني من التخلف إلى منطقة تواجه الدمار. واستمرت الأضرار المباشرة التي لحقت بالاقتصاد والبنية التحتية والإنتاجية في قطاع غزة في التراكم حتى منتصف عام 2024. وسيستغرق إصلاح الضرر عقوداً من الزمن، وستستمر النداعيات الاجتماعية والاقتصادية للتدمير الواسع النطاق لفترة طويلة. وفي أوائل عام 2024، كان 82 في المائة من مؤسسات القطاع الخاص في قطاع غزة قد تضررت أو دمرت بالكامل؛ وأبلغ 96 في المائة من مؤسسات القطاع الخاص في الضفة الغربية عن انخفاض في المبيعات، وأبلغ 42,1 في المائة منها عن انخفاض في مجموع عدد العاملين الذين يلتحقون بالعمل<sup>(1)</sup>.

2- وأجرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقييماً لتطور الأزمة الاقتصادية في قطاع غزة الذي شهد تراجعاً حاداً في عام 2007، وقدم تقييماً أولياً للأثر الاقتصادي للمواجهة الحالية<sup>(2)</sup>. ويورد تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقييماً مفصلاً للأثر الاقتصادي للعملية العسكرية حتى أيار/مايو 2024.

3- وقبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، نشأ إجماع على أن التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة تتطلب رفع القيود ووقف عمليات الإغلاق في قطاع غزة وإزالة جميع القيود المفروضة على الحركة والتجارة والاستثمار في الضفة الغربية، كخطوات أولى لإنهاء الاحتلال<sup>(3)</sup>. فأداء الاقتصاد الفلسطيني يتحدد إلى حد كبير بالتدابير التي تتخذها أو لا تتخذها السلطة القائمة بالاحتلال، وبدرجة أقل، بتدفقات المعونة التي تخفف من الأثر الاقتصادي للاحتلال أو تكشف عن الأثر عندما تتحسر. وفي السنوات القليلة الماضية، وصف الأونكتاد ومنظمات دولية مختلفة حالة الاقتصاد الفلسطيني وآفاقه بأنها مزرية. فقد تضاعف زخم النمو بعد الجائحة. وكان من المتوقع أن يتخلف نمو الناتج المحلي

(1) World Bank, 2024a, Note on the impacts of the conflict in the Middle East on the Palestinian economy, متاح في: <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/db985000fa4b7237616dbca501d674dc-0280012024/note-on-the-impacts-of-the-conflict-in-the-middle-east-on-the-palestinian-economy>

(2) TD/B/EX(74)/2 Preliminary assessment of the economic impact of the destruction in Gaza and prospects for economic recovery, January 2024, متاح في: <https://unctad.org/publication/preliminary-assessment-economic-impact-destruction-gaza-and-prospects-economic-recovery>

(3) TD/B/EX(74)/2

الإجمالي عن النمو السكاني ويحوم حول 2 في المائة على المدى المتوسط، مما يعني استمرار انخفاض نصيب الفرد من الدخل بالنسبة إلى عدد السكان المتزايد<sup>(4)</sup>.

4- ويوضح الجدول 1 الأثر المباشر للعملية العسكرية الأخيرة. فقد انخفضت جميع المؤشرات الاقتصادية الرئيسية انخفاضاً حاداً في الربع الأخير من عام 2023 والنصف الأول من عام 2024، حيث تأثر الاقتصاد بأكبر صدمة اقتصادية في التاريخ الحديث. وفي الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023، نما الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 2,8 في المائة، مقارنةً بنفس الفترة من عام 2022. غير أنه في الربع الأخير من عام 2023 وحده، انكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 30 في المائة مقارنةً بالربع الرابع من عام 2022. وأدت هذه الانتكاسة إلى انكماش بنسبة 5,5 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي السنوي وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8 في المائة؛ وهي فترة ركود من أعمق فترات الركود في التاريخ الحديث. وفي الضفة الغربية، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 4 في المائة في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023، تلاه انخفاض بنسبة 19 في المائة في الربع الأخير. ونتيجة لذلك، انكمش الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 1,9 في المائة؛ وانكمش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,5 في المائة. وفي الربع الأخير من عام 2023، انكمش اقتصاد قطاع غزة بنسبة 81 في المائة؛ وهو أشد انكماش في التاريخ الحديث. وفي عام 2023، انكمش الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بنسبة 22,6 في المائة، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 24,5 في المائة، حيث حدث 91 في المائة من الانكماش في الربع الرابع (الشكل 1). ومع استمرار العملية العسكرية حتى أيار/مايو 2024، انخفض النشاط الاقتصادي في قطاع غزة إلى أقل من 20 في المائة عن مستواه في عام 2022. وفي مطلع عام 2024، كان التراجع في النشاط الاقتصادي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة قد تجاوز أثر المواجهات السابقة في أعوام 2008 و2012 و2014 و2021، وكان في طريقه لتجاوز أثر تداعيات الانتفاضة الثانية التي بدأت في عام 2000 واستمرت لبضع سنوات.

الجدول 1

#### الأرض الفلسطينية المحتلة: مؤشرات ربع سنوية مختارة

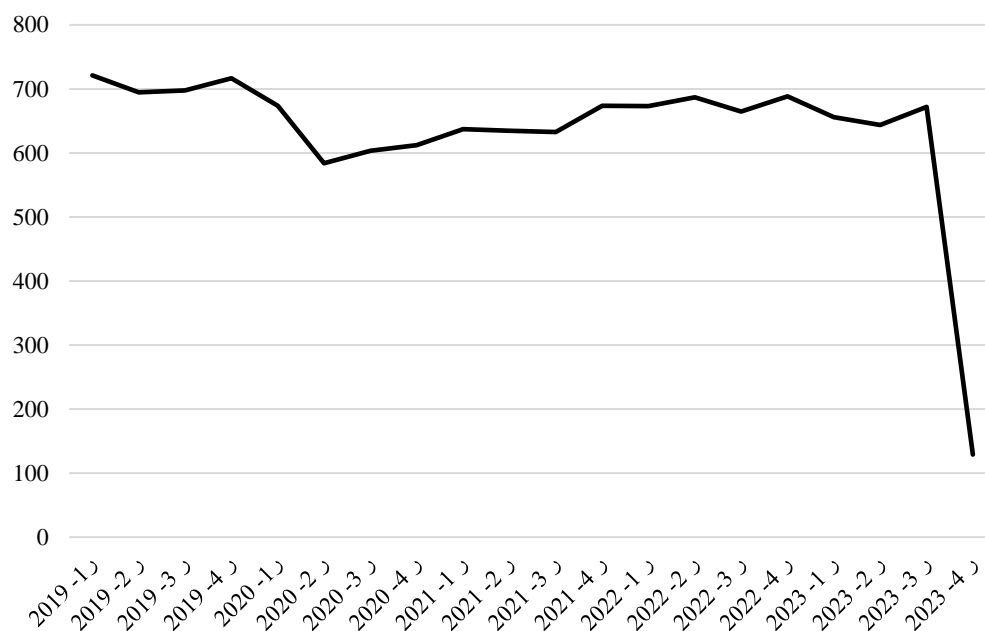
النسبة المئوية للتغير،		النسبة المئوية المتغيرة،		
الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	الربع الرابع - الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2022	الربع الرابع 2022 أساس سنوي
<b>الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي</b>				
(بالملايين بقيمة الدولار الثابتة في عام 2015)				
2 711,4	3 345,8	19-	3 339,8	19-
الضفة الغربية				
129,0	671,9	81-	688,4	81-
قطاع غزة				
2 840,4	4 017,7	29-	4 028,2	29-
الأرض الفلسطينية المحتلة				
<b>الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي</b>				
(بالملايين بقيمة الدولار الثابتة في عام 2015)				
910,1	1 129,1	19-	1 151,2	21-
الضفة الغربية				
55,8	300,7	81-	314,5	82-
قطاع غزة				
544,0	773,0	30-	791,4	31-
الأرض الفلسطينية المحتلة				

النسبة المئوية		النسبة المئوية للتغير،		
الربع الرابع 2022	الربع الثالث 2023	الربع الرابع - الربع الثالث 2023	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
على أساس سنوي	على أساس سنوي	على أساس سنوي	على أساس سنوي	على أساس سنوي
<b>صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج</b>				
(بملايين الدولارات)				
92-	1 055,4	93-	1 114,7	83,2
الضفة الغربية				
101-	38,5	101-	67,1	0,4-
قطاع غزة				
92-	1 093,9	93-	1 181,8	82,8
الأرض الفلسطينية المحتلة				
<b>الاستهلاك النهائي</b>				
(بملايين الدولارات)				
20-	3 900,4	22-	3 962,3	3 108,8
الضفة الغربية				
80-	1 002,9	80-	1 019,8	202,5
قطاع غزة				
32-	4 903,3	34-	4 982,1	3 311,3
الأرض الفلسطينية المحتلة				
<b>فرص العمل في إسرائيل والمستوطنات</b>				
(بالآلاف)				
84-	154,6	85-	171,7	25,0
الضفة الغربية				
100-	3,2	100-	5,7	0,0
قطاع غزة				
84-	157,8	86-	177,4	25,0
الأرض الفلسطينية المحتلة				
<b>معدل البطالة</b>				
(بالنسبة المئوية)				
164	12,1	148	12,9	32,0
الضفة الغربية				
79	44,1	72	46,0	79,1
قطاع غزة				
92	23,4	87	24,1	45,0
الأرض الفلسطينية المحتلة				
<b>معدل البطالة</b>				
(بالنسبة المئوية)				
21	4,3	4	5	5,2
الضفة الغربية				
714	4,3	961	3,3	35
قطاع غزة				
163	4,3	151	4,5	11,3
الأرض الفلسطينية المحتلة				

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى الحسابات القومية الربع سنوية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومؤشر أسعار الاستهلاك واستقصاء العمالة.

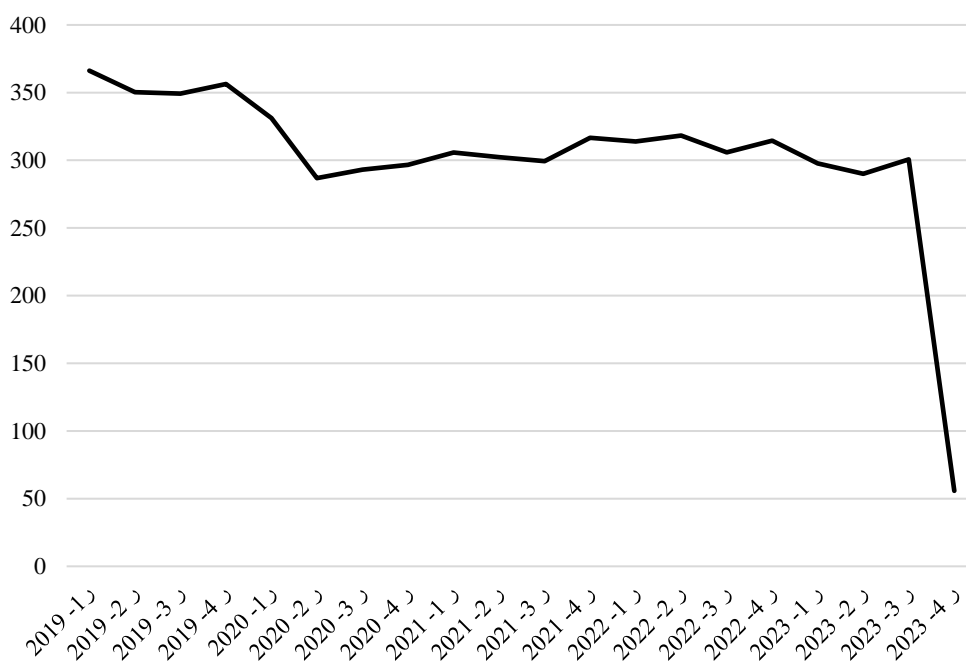
الشكل 1

(أ) قطاع غزة: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي  
(بملايين الدولارات بالقيمة الثابتة في عام 2015)



المختصر: ر: الربع.

(ب) قطاع غزة: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي  
(بقيمة الدولار الثابتة في عام 2015)



المختصر: ر: الربع.

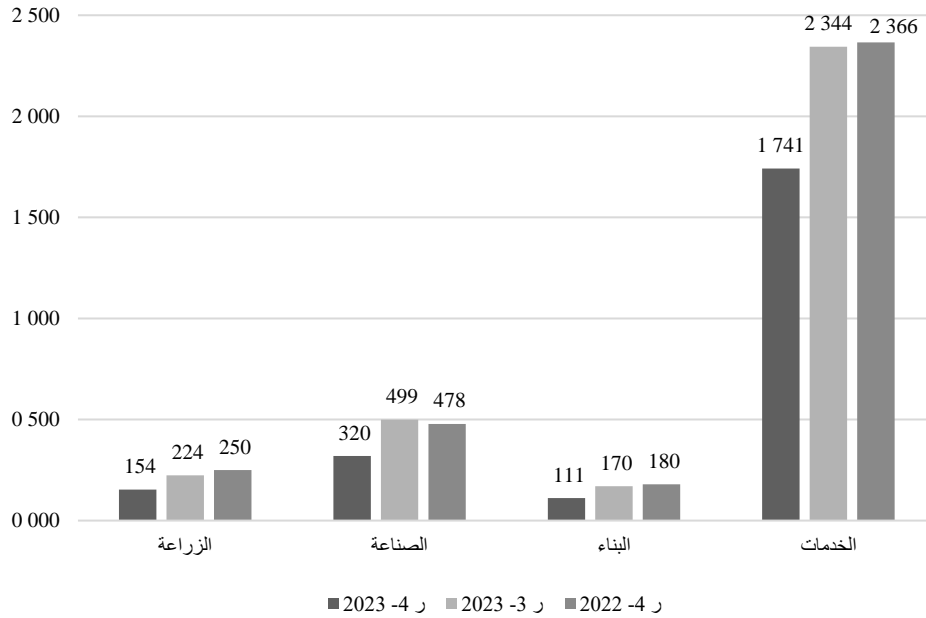
المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى الحسابات القومية الربع سنوية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

5- وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، انخفضت القيمة المضافة في جميع القطاعات في الربع الأخير من عام 2023 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022 (الشكل 2)، على النحو التالي: بنسبة 39 في المائة في قطاع البناء (96 في المائة في قطاع غزة)؛ وبنسبة 38 في المائة في القطاع الزراعي (93 في المائة في قطاع غزة)؛ وبنسبة 33 في المائة في قطاع الخدمات (77 في المائة في قطاع غزة)؛ وبنسبة 28 في المائة في القطاع الصناعي (92 في المائة في قطاع غزة). وخلال عام 2023، انخفض الناتج الفلسطيني في جميع القطاعات على النحو التالي: بنسبة 12 في المائة في قطاع البناء؛ وبنسبة 11 في المائة في قطاع الزراعة؛ وبنسبة 8 في المائة في قطاع الصناعة؛ وبنسبة 6 في المائة في قطاع الخدمات.

الشكل 2

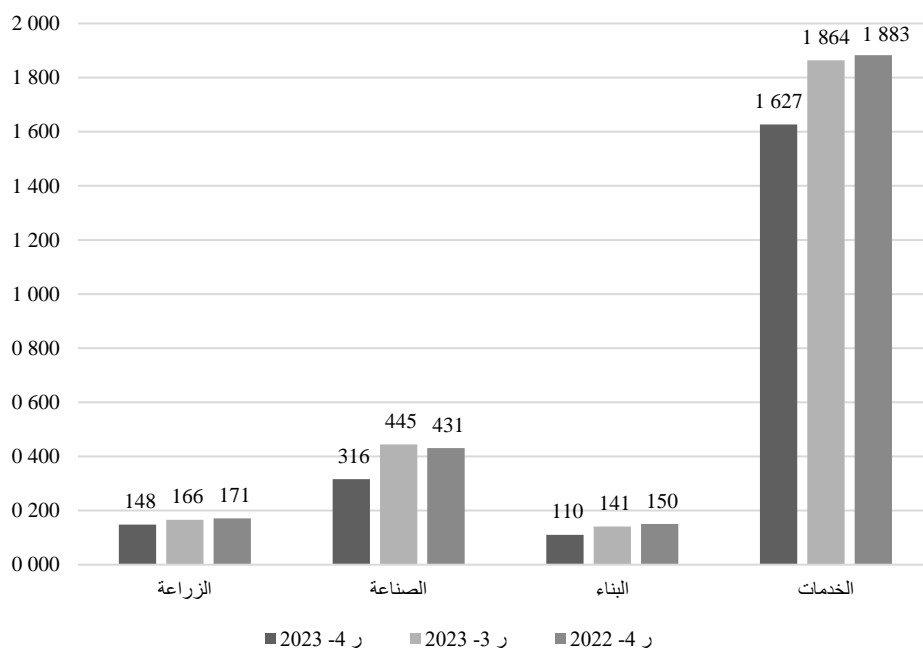
القيمة المضافة الربع السنوية حسب القطاع  
(بملايين الدولارات بالقيمة الثابتة لعام 2015)

(أ) الأرض الفلسطينية المحتلة



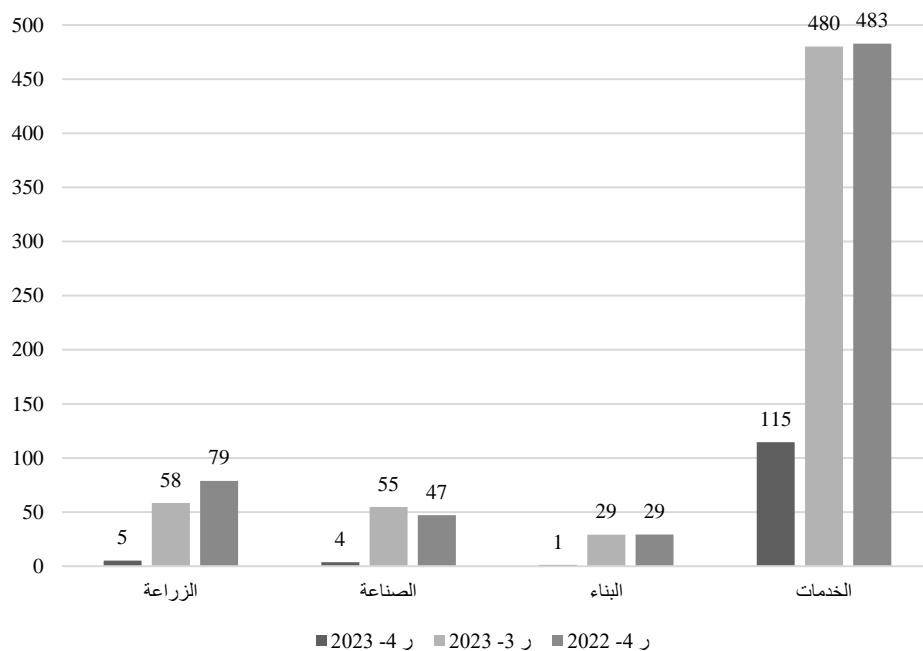
المختصر: ر: الربع.

## (ب) الضفة الغربية



المختصر: ر: الربع.

## (ج) قطاع غزة



المختصر: ر، الربع.

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى الحسابات القومية الربع سنوية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

6- ودمرت العملية العسكرية القطاع الزراعي في قطاع غزة، حيث ألحقت أضراراً بما تتراوح نسبته بين 80 و96 في المائة من الأصول الزراعية أو دمرتها بحلول أوائل عام 2024، بما في ذلك "البنية



التحتية للري ومزارع الماشية والبساتين والحيارات الزراعية والآلات ومرافق التخزين ومحطات الأبحاث<sup>(5)</sup>. وابتدت للعيان العواقب الطويلة الأجل من حيث التغذية والأمن الغذائي والفقر.

7- ولم تقتصر الأضرار الناجمة عن العملية العسكرية على قطاع غزة، بل شملت الضفة الغربية أيضاً، حيث شددت السلطة القائمة بالاحتلال القيود المفروضة منذ فترة طويلة على حركة الأشخاص والبضائع الفلسطينية. واستناداً إلى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (معهد الأبحاث)، أُغلقت مداخل معظم البلدات والقرى الفلسطينية ونُشرت حواجز جديدة، مما أدى إلى زيادة مجموع الحواجز من 567 حاجزاً في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 700 حاجز بحلول شباط/فبراير 2024<sup>(6)</sup>.

8- وتعيق القيود المفروضة على الحركة إيصال المعونة الإنسانية وتقوض الاقتصاد بزيادة تكاليف النقل ومخاطر الاستثمار وعدم اليقين، مما يتسبب في نقص في مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية الأساسية ويعيق وصول العمال إلى مواقع العمل. وبحلول كانون الثاني/يناير 2024، كانت 99 في المائة من منشآت الضفة الغربية التي شاركت في استقصاء أجرته منظمة العمل الدولية قد تأثرت سلباً بالتدابير التي نفذتها السلطة القائمة بالاحتلال منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث عانى ما يزيد على 97 في المائة منها من انخفاض في المبيعات، وكانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضرراً واضطرت إلى تنفيذ عمليات تسريح دائم للعمال<sup>(7)</sup>.

9- وتأثرت القدس الشرقية أيضاً. وأدت المواجهة إلى تراجع كبير في التجارة والسياحة والنقل، مما أدى إلى توقف جزئي أو كلي للعمليات، فأثر على 80 في المائة من الأعمال التجارية في المدينة القديمة. ووفقاً لمعهد الأبحاث، فإن تعافي السياحة من الصدمة المرتبطة بالجائحة قد انتكس، بانخفاض معدلات إشغال الغرف الفندقية وتحويل النزلاء إلى الفنادق في إسرائيل<sup>(8)</sup>.

10- وتضررت مدن أخرى في الضفة الغربية بفقدان الزبائن من إسرائيل. وتأثرت للغاية منافذ البيع بالتجزئة والفنادق والمطاعم. فعلى سبيل المثال، كان في جنين أكثر من 800 منشأة اقتصادية تقدم خدمات التعليم والخدمات والزراعة والحرف اليدوية، كما أن قريها من الحدود مع إسرائيل وانخفاض أسعارها نسبياً كان يجتذب المتسوقين عبر الحدود من إسرائيل، الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من الطلب الكلي؛ واستناداً إلى معهد الأبحاث، أدت أزمة ما بعد تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى إنهاء المبيعات لهؤلاء المتسوقين<sup>(9)</sup>.

11- وتلخص الفجوة القائمة بين القيم الفعلية وتوقعات ما قبل النزاع في المؤشرات الرئيسية لعام 2023 مستوى الضرر الكبير الذي لحق بالصادرات: فقد نمت الصادرات بنسبة 2,9 في المائة بينما كان من المتوقع أن يبلغ نموها 5 في المائة؛ وتقلصت الواردات بنسبة 2,6 في المائة بينما كان من المتوقع أن يبلغ نموها 5 في المائة؛ وانكمش قطاع الخدمات بنسبة 5,6 في المائة بينما كان من المتوقع

(5) World Bank, 2024a

(6) MAS, 2024a, Policy brief: Methods to address West Bank cities' economic losses since the start of the Gaza war، متاح في: [https://mas.ps/cached\\_uploads/download/2024/02/13/pb1-2024-eng-1707811228.pdf](https://mas.ps/cached_uploads/download/2024/02/13/pb1-2024-eng-1707811228.pdf)

(7) International Labour Organization, 2024, Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory, bulletin No. 3, available at <https://www.ilo.org/publications/impact-war-gaza-labour-market-and-livelihoods-occupied-palestinian>

(8) MAS, 2024b, Palestine economic update, February، متاح في: <https://mas.ps/en/publications/9668.html>

(9) MAS, 2024a, and MAS, 2024b

أن يبلغ نموه 3,7 في المائة؛ وانكمش القطاع الصناعي بنسبة 7,5 في المائة بينما كان من المتوقع أن يبلغ نموه 3,2 في المائة؛ وانكمش القطاع الزراعي بنسبة 11,3 في المائة بينما كان من المتوقع أن يبلغ نموه 1 في المائة<sup>(10)</sup>؛ ويشكل تأثير العملية العسكرية على القطاع الزراعي مصدر قلق بالغ، نظراً للدور الذي يؤديه القطاع تاريخياً في توفير الدخل والوظائف والأمن الغذائي وامتصاص الصدمات بما يوفره من فرص عمل للعمال النازحين خلال الأزمات المتكررة. وفي السنوات الأخيرة، شكّل القطاع في السنوات الأخيرة حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وشكلت سلسلة قيمة الأغذية الزراعية 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(11)</sup>.

12- وأدى تعطل الأنشطة الإنتاجية والتأخير في التسليم وتعطل التجارة إلى نقص في الواردات الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية ومدخلات الإنتاج، وأفضى إلى تأجيج الضغوط التضخمية. وفي أعقاب صدمة تشرين الأول/أكتوبر 2023، ارتفعت أسعار الاستهلاك في قطاع غزة بنسبة 33 في المائة في الربع الأخير من عام 2023؛ إذ ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 39 في المائة وأسعار الوقود والغاز بنسبة 143 في المائة<sup>(12)</sup>. وتُظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة التضخم في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2023 بلغت 6 في المائة (4,8 في المائة في الضفة الغربية؛ و9,7 في المائة في قطاع غزة). وبالتالي، تقوض رفاه الأسر المعيشية بسبب ارتفاع الأسعار وتزايد البطالة وانخفاض الدخل، مع ما يترتب على ذلك من آثار من حيث الفقر وانعدام الأمن الغذائي<sup>(13)</sup>. كما أن آثار تغيير الأسعار المقترنة بالصدمة المزدوجة للعرض والطلب لم يعوض بعضها بعضاً. وهيمن الأثر التضخمي لصدمة العرض على صدمة الطلب. ويؤكد معدل التضخم المرتفع الناتج عن ذلك، رغم الانخفاض الحاد في جميع مكونات الطلب الكلي، على شدة صدمة العرض.

13- وأدى تعطل سلاسل الاستيراد والقيود المفروضة على حركة البضائع وفقدان إيرادات الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات إلى انخفاض الواردات بمقدار الثلث في الربع الأخير من عام 2023. وانخفضت الصادرات بنفس النسبة، ومع ذلك تقلص العجز التجاري بشكل كبير في الربع الأخير من عام 2023 لأن الواردات كانت أكبر بثلاث مرات من الصادرات بالقيمة المطلقة. وتزايد العجز التجاري من 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 إلى 48 في المائة في عام 2023 (الجدول 2). وبالإضافة إلى ذلك، استمرت تبعية التجارة الثنائية غير المتكافئة بين الطرفين، حيث استحوذت إسرائيل على ما يقارب ثلثي إجمالي التجارة الفلسطينية، في حين بلغت حصة الفلسطينيين من إجمالي التجارة الإسرائيلية حوالي 3 في المائة.

(10) World Bank, 2024a

(11) المرجع نفسه.

(12) المرجع نفسه.

(13) PCBS and Palestine Monetary Authority, 2024, The performance of the Palestinian economy for 2023, and economic forecasts for 2024 <https://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?lang=en&ItemID=4672>، متاح في: 2023،

## الجدول 2

## اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: المؤشرات الرئيسية

*2023	*2022	2021	2020	2019	2014	2006	2002	1999	1995	
<b>أداء الاقتصاد الكلي<sup>(أ)</sup></b>										
5,5-	4,1	7,0	11,3-	1,4	0,2-	1,0-	12,5-	8,3	7,1	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)
17 396	19 166	18 109	15 532	17 059	13 990	5 348	3 556	4 271	3 283	الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (بملايين الدولارات)
20 633	23 693	21 736	18 107	19 717	15 472	5 771	3 775	5 025	3 723	الدخل القومي الإجمالي (بملايين الدولارات)
22 725	25 855	23 283	19 941	21 726	17 138	7 062	4 826	5 398	4 122	الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق (بملايين الدولارات)
3 359	3 800	3 679	3 234	3 641	3 357	1 578	1 182	1 553	1 427	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الاسمي (بالدولارات)
3 984	4 698	4 416	3 770	4 208	3 713	1 703	1 255	1 827	1 618	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الاسمي (بالدولارات)
8,0-	1,6	4,4	13,5-	1,2-	2,5-	4,0-	15,0-	4,8	0,2-	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)
11,8-	3,9	7,8	15,1-	0,9-	1,2-	2,7-	16,4-	4,6	0,7	نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)
<b>السكان والعمل</b>										
5,55	5,40	5,25	5,10	4,98	4,55	3,61	3,23	2,96	2,34	السكان (بالملايين) <sup>(ب)</sup>
..	24,0	26,0	36,0	33,0	26,9	23,7	31,2	12,0	18,2	البطالة (بالنسبة المئوية) <sup>(ج)</sup>
..	1 133	1 034	956	1 010	913	636	452	588	417	مجموع العمالة (بالآلاف)
..	203	208	201	210	209	147	105	103	51	في القطاع العام
25	193	145	125	133	107	55	42	135	68	في إسرائيل والمستوطنات
<b>الرصيد المالي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)</b>										
27,8	26,3	23,5	22,1	20,3	20,1	25,0	8,2	23,4	13,0	الإيرادات الصافية بعد خصم المتأخرات/إيرادات التخليص الجمركي المحجوزة
28,7	27,7	29,1	30,8	25,6	29,6	42,6	28,0	22,1	15,0	النفقات الجارية
30,8	29,1	30,4	32,6	27,6	31,5	48,3	34,2	29,3	25,1	مجموع النفقات
3,0-	2,9-	7,0-	10,5-	7,3-	11,4-	23,3-	26,0-	5,9-	12,1-	الرصيد الإجمالي (على أساس الالتزام)
21,7	18,5	21,3	23,5	16,4	15,8	20,4	21,1	20,0	---	الدين العام <sup>(د)</sup>
<b>التجارة الخارجية</b>										
1 791	1 786	1 269	1 141	1 545	1 405	1 291	1 051	373	400	صافي التحويلات الجارية (بملايين الدولارات)
3 069	2 903	2 740	2 336	2 631	2 320	1 046	478	752	562	صادرات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)

*2023	*2022	2021	2020	2019	2014	2006	2002	1999	1995	
10 179	9 886	8 256	7 189	8 376	6 929	5 263	2 234	3 364	2 441	واردات السلع والخدمات (بملايين الدولارات)
110 7-	982 6-	516 5-	853 4-	746 5-	610 4-	218 4-	756 1-	612 2-	879 1-	الميزان التجاري (بملايين الدولارات)
48,1-	44,7-	36,7-	34,6-	36,3-	33,0-	78,9-	49,4-	61,2-	57,2-	الميزان التجاري (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
462 4-	216 5-	233 4-	373 3-	788 3-	869 2-	887 1-	886-	598 1-	922-	الميزان التجاري مع إسرائيل (بملايين الدولارات)
25,7-	27,2-	23,4-	21,7-	22,2-	20,5-	35,3-	24,9-	37,4-	28,1-	الميزان التجاري مع إسرائيل (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
64,1	74,5	74,7	66,8	63,9	63,0	46,3	56,9	67,5	83,5	التبادل التجاري بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل/مجموع التبادل التجاري للسلطة الوطنية الفلسطينية (بالنسبة المئوية) <sup>(أ)</sup>
2,9	3,3	3,3	3,2	3,4	3,1	2,3	1,9	3,8	4,2	التبادل التجاري بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل/مجموع التبادل التجاري الإسرائيلي (بالنسبة المئوية) <sup>(أ)</sup>

المصادر: وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية والجهاز الوطني للإحصاء الفلسطيني. ومصدر البيانات المتعلقة بالتجارة مع إسرائيل هو المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي.

- \* تقديرات أولية.
- (أ) في عام 2019، أجرى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مراجعة لبيانات الحسابات الوطنية من عام 2004 فصاعداً.
- (ب) باستثناء أرقام السكان، لا تشمل جميع البيانات القدس الشرقية، نظراً إلى عدم تمكن الجهاز الوطني للإحصاء الفلسطيني من الوصول إلى المدينة.
- (ج) في عام 2019، بدأ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتطبيق المبادئ التوجيهية للمؤتمر الدولي التاسع عشر لخبراء إحصاءات العمل. واستقرار معدل البطالة في السنوات القليلة الماضية هو انعكاس لضعف المشاركة في سوق العمل.
- (د) تشمل الديون المحلية والخارجية ولكنها لا تشمل المتأخرات أو الديون الحكومية المستحقة لصندوق المعاشات التقاعدية.
- (هـ) تشير البيانات التجارية الإسرائيلية والفلسطينية إلى السلع وإلى الخدمات غير المتعلقة بعوامل الإنتاج وتلك المتعلقة بها.

## باء - البطالة الجماعية

14- كان للمواجهة أثر سلبي كبير على أسواق العمل في كل من قطاع غزة والضفة الغربية. ففي قطاع غزة، بلغت نسبة البطالة 79 في المائة في الربع الأخير من عام 2023، مقارنةً بنسبة 46 في المائة في الربع الثالث من عام 2023 (انظر الجدول 1).

15- وقد أكد الأونكتاد على الاعتماد الكبير للضفة الغربية على العمالة في إسرائيل والمستوطنات بسبب نقص فرص العمل في سوق العمل المحلية<sup>(14)</sup>. وفي عام 2022، كان 22,5 في المائة من فلسطينيي الضفة الغربية العاملين يعملون في إسرائيل والمستوطنات، حيث بلغت إيراداتهم 4 بلايين دولار، أي ما يعادل 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني و18,5 في المائة من الدخل القومي

الإجمالي<sup>(15)</sup>. ولاحظ الأونكتاد أن هذا الاعتماد على سوق العمل يعرض الاقتصاد بشكل مفرط لبيئة سياسية غير مستقرة إلى حد كبير. وينبغي التغلب على هذه التبعية بتحرير المنتجين المحليين من الحواجز المرتبطة بالاحتلال التي تعيق الاستثمار وإحداث فرص العمل وليس بإنهاء مفاجئ للعمالة في إسرائيل والمستوطنات.

16- وقبل تشرين الأول/أكتوبر 2023، كان 171 000 فلسطيني من الضفة الغربية يعملون في إسرائيل والمستوطنات ويمثل دخلهم ثلث الطلب الإجمالي. ومنذ بداية المواجهة، فقد 90 في المائة من هؤلاء العمال وظائفهم، كما منعت القيود الإضافية وعمليات الإغلاق 67 000 عامل آخر من الوصول إلى أماكن عملهم خارج محافظات إقامتهم<sup>(16)</sup>. وفي الربع الأخير من عام 2023، ارتفعت نسبة البطالة في الضفة الغربية إلى 32 في المائة، بعد أن كانت 12,9 في المائة في الربع الثالث من عام 2023<sup>(17)</sup>. وفقد ما يزيد على 200 000 وظيفة، معظمها في إسرائيل والمستوطنات.

17- وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير 2024، فقد قطاع غزة ثلثي الوظائف التي كانت موجودة قبل تشرين الأول/أكتوبر 2023 (201 000 وظيفة). وفي الضفة الغربية، عاد إلى العمل ما يقل عن 6 في المائة من العمال الذين كانوا يعملون في إسرائيل والمستوطنات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد 25 في المائة من العمالة في القطاع الخاص المحلي، التي تقدر بحوالي 144 000 وظيفة، وبلغ مجموع الوظائف المفقودة في الضفة الغربية 306 000 وظيفة، أو ثلث مجموع العمالة. وقدرت منظمة العمل الدولية معدل البطالة الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة في الربع الأول من عام 2024 بنسبة 57 في المائة<sup>(18)</sup>.

18- وفي السنوات الأخيرة، كان الدخل الذي يكسبه العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات يؤدي دوراً رئيسياً في الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي المدفوع بالاستهلاك. وتشير تقديرات معهد الأبحاث إلى أن صدمة الطلب المتمثلة في تعليق العمل لمدة عام واحد في إسرائيل والمستوطنات يمكن أن تخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 29 في المائة<sup>(19)</sup>.

19- ومن ناحية العائدات، تدفع الحكومة الفلسطينية رواتب جزئية للموظفين منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021؛ وبحلول كانون الثاني/يناير 2024، كان موظفو القطاع العام قد حصلوا على 60 في المائة من الأجور. وبحلول شهر شباط/فبراير 2024، كانت الحكومة الفلسطينية مدينة للموظفين بمتأخرات تعادل 4,3 أشهر من الرواتب، حيث بلغت مستحقات الموظفين في قطاع غزة 48,4 مليون دولار ومستحقات الموظفين في الضفة الغربية 102,7 مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، عانى 40 في المائة من العاملين في القطاع الخاص في الضفة الغربية من انخفاض في الأجور بنحو 20 في المائة<sup>(20)</sup>. وتترجم الخسائر في الوظائف إلى خسارة في دخل العمل، تُقدر بحوالي 21,7 مليون دولار في

(15) المرجع نفسه.

(16) انظر <https://www.ilo.org/publications/impact-escalation-hostilities-gaza-labour-market-and-livelihoods-occupied>.

(17) المرجع نفسه.

(18) انظر: <https://www.ilo.org/resource/news/palestinian-unemployment-rate-set-soar-57-cent-during-first-quarter-2024>.

(19) MAS, 2024c, Palestine economic update, April. <https://mas.ps/en/publications/10212.html>.

(20) International Labour Organization, 2024.

اليوم. وبإضافة التخفيض في رواتب موظفي القطاعين العام والخاص، يرتفع مبلغ الخسارة إلى 25,5 مليون دولار في اليوم<sup>(21)</sup>.

## جيم - الفقر المتعدد الأبعاد

20- منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، ساءت جميع مؤشرات الرفاه النقدي وغير النقدي حيث أثر الفقر المتعدد الأبعاد على جميع سكان قطاع غزة. وبحلول أوائل عام 2024، كان ثلاثة من كل أربعة أشخاص مما مجموعه 2,3 مليون شخص في قطاع غزة قد نزحوا داخلياً، حيث يفقدون إلى المأوى المناسب ويواجهون المجاعة ويعانون من نقص في المياه والوقود والكهرباء وانعدام فرص التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي<sup>(22)</sup>.

21- وفي السنوات الأخيرة، انتشر الفقر على نطاق واسع ومتزايد. وبحلول عام 2022، كان 80 في المائة من سكان قطاع غزة يعتمدون على المساعدة الدولية، وكانت المعونة هي المصدر الرئيسي لدخل ما يزيد على نصف الأسر المعيشية. وكان ثلث الشعب الفلسطيني (1,84 مليون شخص) يعانون من انعدام الأمن الغذائي أو انعدام الأمن الغذائي الشديد، وكان 31,1 في المائة منهم يعانون من الفقر<sup>(23)</sup>.

22- وترتبط اتجاهات الفقر وعدم المساواة ارتباطاً وثيقاً بالعمالة والدخل والإنفاق والتحويلات. ويتسم مستوى الفقر بحساسية تجاه التغيرات الطفيفة في الإنفاق في الضفة الغربية والتغيرات في المساعدة الاجتماعية في قطاع غزة<sup>(24)</sup>. ويؤدي فقدان الدخل في الأونة الأخيرة والقيود المفروضة على دخول الإغاثة الإنسانية إلى تفاقم الفقر في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وزيادة خطر المجاعة والسغب. وقد أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه إذا استمرت المواجهة حتى منتصف عام 2024، فقد يرتفع معدل الفقر إلى 60,7 في المائة ويصبح جزء كبير من الطبقة الوسطى تحت خط الفقر<sup>(25)</sup>. وقد لجأت الأسر المعيشية، في قطاع غزة، إلى استراتيجيات قصوى للتكيف مع الفقر المتزايد، بما في ذلك تقليل وجبات الطعام، وتقليل حصة البالغين من الطعام لإطعام الأطفال، ومقايضة الملابس وغيرها من المواد مقابل الطعام، وجمع الأطعمة البرية<sup>(26)</sup>. وفي الضفة الغربية، تعاملت الأسر في الضفة الغربية مع صدمة الدخل من خلال تدابير غير مستدامة مثل الاقتراض وبيع الذهب والأصول الأخرى والبيع في الشوارع المكتظة في ظروف يطبعها انخفاض الطلب وارتفاع التكلفة. وبحلول أيار/مايو 2024، كانت 88 في المائة من المباني المدرسية في قطاع غزة قد تعرضت لمستوى ما من الأضرار<sup>(27)</sup>. كما تأكلت قدرة

(21) المرجع نفسه.

(22) انظر: <https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-26-june-2024> و <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-184-gaza-strip>

(23) انظر: <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/wfp-palestine-country-brief-august-2023>

(24) World Bank, 2023a, Poverty and equity brief: West Bank and Gaza, April متاح في: [https://databankfiles.worldbank.org/public/ddpext\\_download/poverty/987B9C90-CB9F-4D93-AE8C-750588BF00QA/current/Global\\_POVEQ\\_PSE.pdf](https://databankfiles.worldbank.org/public/ddpext_download/poverty/987B9C90-CB9F-4D93-AE8C-750588BF00QA/current/Global_POVEQ_PSE.pdf)

(25) انظر <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-05/2400314e-keymessages-gaza-web.pdf>

(26) Integrated Food Security Phase Classification, 2024, Special brief, March متاح في: [https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user\\_upload/ipcinfo/docs/IPC\\_Gaza\\_Strip\\_Acute\\_Food\\_Insecurity\\_Feb\\_July2024\\_Special\\_Brief.pdf](https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Gaza_Strip_Acute_Food_Insecurity_Feb_July2024_Special_Brief.pdf)

(27) انظر <https://www.ochaopt.org/content/reported-impact-snapshot-gaza-strip-26-june-2024>

نظام الرعاية الصحية على تقديم الرعاية الكافية بسبب 17 عاماً من القيود المفروضة على الإمدادات الطبية. وقد أدت العملية العسكرية الأخيرة إلى إلحاق المزيد من الدمار بالمرافق الطبية في قطاع غزة، مما أدى إلى نقص في الإمدادات والكهرباء والوقود.

23- وفي قطاع غزة، وبحلول نهاية حزيران/يونيه 2024، أفادت التقارير بمقتل ما يزيد على 37 396 فلسطينياً في قطاع غزة؛ وإصابة 85 523 شخصاً؛ وتشريد 1,7 مليون شخص، بالإضافة إلى مقتل 508 فلسطينيين في الضفة الغربية<sup>(28)</sup>. وسيكون للدمار والجوع والصدمة الدائمة آثار طويلة الأمد على تشكيل رأس المال البشري، إذ تراجعت التنمية البشرية في قطاع غزة بالفعل لعدة عقود.

24- وضُغفت قدرة الحكومة الفلسطينية على توفير الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية بسبب نقص الموارد. ودعم البرنامج الوطني للتحويلات النقدية الفئات الأشد ضعفاً، حيث تلقت هذه الفئات أربع دفعات نقدية ربع سنوية غطت ما بين 15 و30 في المائة من الحد الأدنى لاحتياجات الأسر المعيشية. غير أنه، منذ عام 2017، تقلبت التغطية والمدفوعات مع الحالة المالية. وبحلول عام 2023، كان البرنامج قد أنجز ما يقل عن 40 في المائة من التغطية المقررة<sup>(29)</sup>. غير أن الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية كان كبيراً، حيث شكل 13,2 في المائة من الميزانية في عام 2022<sup>(30)</sup>.

## دال - المستوطنات والهدم في الضفة الغربية

25- أكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في قراره 2334(2016)، من جديد أن إنشاء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي، وأدان جميع التدابير الرامية إلى تغيير التركيبة السكانية للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. غير أن المستوطنات استمرت في التوسع، كما أن نقل الصلاحيات الإدارية مؤخراً من السلطات العسكرية إلى المسؤولين المدنيين في إسرائيل قد يسهل ضم المستوطنات<sup>(31)</sup>.

26- وقبل توقيع اتفاقات أوسلو، في عام 1993، كان هناك حوالي 250 000 مستوطن في الضفة الغربية والقدس الشرقية. ولم يستمر التوقف في التوسع الاستيطاني في وقت لاحق، واستمرت المستوطنات وأعداد المستوطنين في التزايد. وبحلول نهاية عام 2023، بلغ عدد المستوطنين 700 000، حيث يقيم ثلثهم في المنطقة جيم والباقي في القدس الشرقية<sup>(32)</sup>. ويتم تيسير التوسع الاستيطاني بالحوافز الاقتصادية وتطوير البنية التحتية، بما في ذلك بناء الطرق الالتفافية التي تربط المستوطنات ببعضها البعض

(28) المرجع نفسه.

(29) United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process, 2023, Report to the Ad Hoc Liaison Committee, 15 September 2023, متاح في: [https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unsco\\_ahlc\\_report\\_-\\_september\\_2023.pdf](https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unsco_ahlc_report_-_september_2023.pdf)

(30) World Bank, 2023b, Economic monitoring report to the Ad Hoc Liaison Committee, September 2023, متاح في: <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099638209132320721/idu0e8b2e87e098b004a7a09dcb07634eb9548f4>

(31) A/HRC/55/72

(32) Peace Now, 2023, 30 years after Oslo, متاح في: <https://peacenow.org.il/en/30-years-after-oslo-the-data-that-shows-how-the-settlements-proliferated-following-the-oslo-accords>

وبإسرائيل، متجاوزة المدن الفلسطينية. واستناداً إلى منظمة السلام الآن، شهدت السنوات الأخيرة زيادة في بناء الطرق، حيث تم تطوير 13 طريقاً التفاوضياً في عام 2020 وحده<sup>(33)</sup>.

27- وتعيق المستوطنات حل الدولتين، وتغير الواقع على الأرض، وتقتت الجغرافيا والأسواق الفلسطينية، وتعيق التنمية الاقتصادية من خلال مصادرة الأراضي والمياه والموارد الطبيعية.

28- وفي المنطقة جيم، التي تشكل حوالي 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية وتحتوي على موارد قيّمة، يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول على تصاريح من السلطات في إسرائيل لبناء مبانٍ لأغراض سكنية أو صناعية أو زراعية أو لأغراض البنية التحتية. واستناداً إلى بتسيلم، بلغ معدل رفض طلبات البناء 98 في المائة حتى عام 2016، وفي السنوات الأخيرة ارتفع المعدل إلى 99 في المائة<sup>(34)</sup>. غير أن عدد الطلبات لا يعكس بشكل كامل الاحتياجات الفلسطينية، حيث إن العديد من المتقدمين المحتملين بالطلبات لا يقدمون بها؛ ولو أخذت الاحتياجات الفعلية في الاعتبار، لكان من المحتمل أن يتجاوز معدل الرفض 99 في المائة. ويقيد عدم القدرة على البناء أو الاستثمار في المنطقة جيم التنمية الفلسطينية لأن المنطقتين ألف وباء لا تتوفر فيهما سوى مساحة محدودة للتنمية والتوسع العمراني، في حين أن المنطقة جيم الغنية بالموارد قليلة السكان، حيث يوجد فيها ما بين 200 000 و300 000 فلسطيني.

29- وإذا قام الفلسطينيون بالبناء بدون ترخيص، تقوم السلطة القائمة بالاحتلال بهدم المباني. واستناداً إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هدمت السلطة القائمة بالاحتلال في الفترة من 2009 إلى أواخر نيسان/أبريل 2024، ما مجموعه 10 686 مبنى مما أدى إلى تشريد 16 110 فلسطينيين. وشملت المباني المتضررة المباني السكنية والمرافق المتعلقة بكسب العيش والمرافق المتعلقة بالخدمات ومكونات البنية التحتية مثل أنابيب المياه والطرق ومرافق الشبكة<sup>(35)</sup>.

30- وفي العام 2023، بلغت عمليات هدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية أعلى مستوى لها منذ بدء التسجيل في العام 2009، حيث هُدم 1 177 مبنى، منها 106 مبانٍ ممولة من الجهات المانحة، مما أدى إلى تشريد 2 296 فلسطينياً وتضرر 44 000 شخص<sup>(36)</sup>. والجدير بالذكر أن عمليات الهدم تؤثر بشكل غير متناسب على الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، حيث إن التشرد لا يترتب عليه فقدان المأوى فحسب، بل يترتب أيضاً فقدان الخصوصية والأمان.

31- وتساعد عنف المستوطنين بشكل ملحوظ منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وازدادت حوادث العنف، بما في ذلك التهريب والاعتداءات الجسدية وإتلاف المحاصيل والتخريب، من متوسط ثلاث حوادث في اليوم الواحد في الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 إلى ثماني حوادث في اليوم الواحد في الفترة من 7 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر<sup>(37)</sup>. ويفضي اجتماع عنف المستوطنين، والقيود المفروضة على

(33) المرجع نفسه.

(34) انظر: [https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/202309\\_pogroms\\_are\\_working\\_transfer\\_already\\_happening\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/202309_pogroms_are_working_transfer_already_happening_eng.pdf)

(35) انظر: <https://www.ochaopt.org/data/demolition>

(36) المرجع نفسه.

(37) انظر: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/2024-03/Palestine-March2024.pdf>

و [https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/202309\\_pogroms\\_are\\_working\\_transfer\\_already\\_happening\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/202309_pogroms_are_working_transfer_already_happening_eng.pdf)



إمكانية الوصول إلى الأراضي والمياه وعمليات الهدم إلى خلق بيئة من الترحيل القسري الذي يضاعف من أثر نمو السكان المستوطنين على التركيبة السكانية للمنطقة جيم والقدس الشرقية<sup>(38)</sup>.

## ثانياً - تكلفة التبعية المالية والنقدية

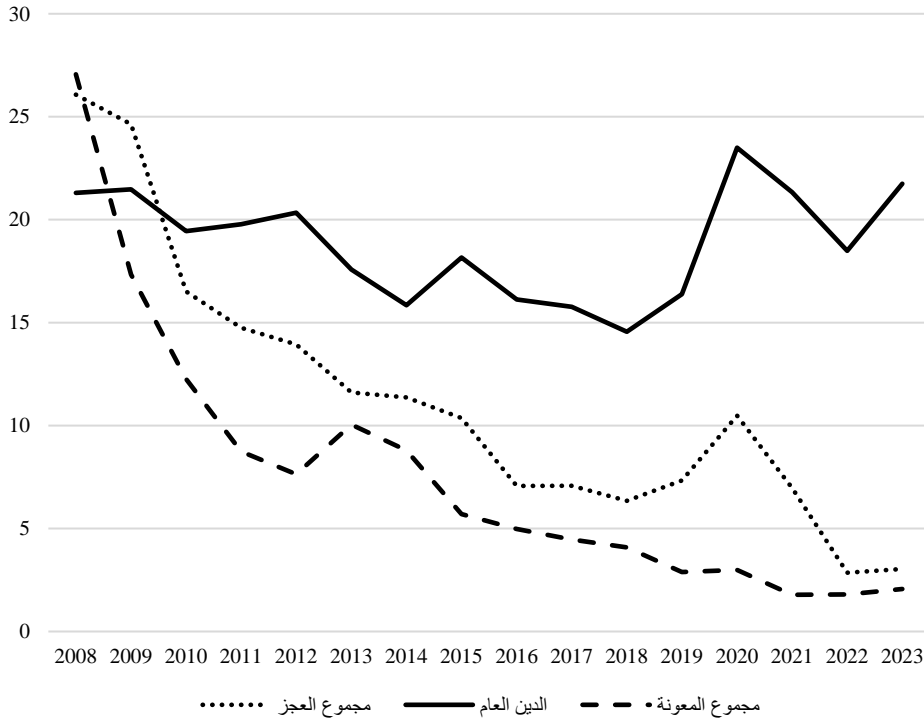
### ألف - تفاقم الأزمة المالية بالاقتراعات الانفرادية وحجز الإيرادات

32- على مدار العقد الماضي، نفذت الحكومة الفلسطينية إصلاحات مالية بعيدة المدى لتحقيق الاستدامة. وبحلول عام 2023، خفضت الحكومة الفلسطينية العجز الكلي في الموازنة إلى 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كان 26,1 في المائة في عام 2008، وهو إنجاز كبير في بيئة من الاحتلال والأزمات السياسية والاقتصادية والإنسانية المتكررة. غير أن حيز السياسة المالية الفلسطينية ما فتئ يقلص تدريجياً. فانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون المستوى الممكن، والاقتراعات التي تقوم بها إسرائيل، وتسرب الموارد المالية الفلسطينية إلى السلطة القائمة بالاحتلال، والانخفاض الحاد في معونة المانحين، كلها عوامل ساهمت مجتمعة في أزمة مالية حادة تنطوي على فجوات تمويلية كبيرة، كما ساهمت في تصاعد الدين العام والمتأخرات المستحقة لمؤسسات القطاع الخاص وموظفي القطاع العام وصندوق التقاعد. وتُظهر التغيرات في المؤشرات المالية الرئيسية الإنجازات التي تحققت في خفض العجز وتراكم الدين العام وانخفاض معونة المانحين (الشكل 3).

الشكل 3

#### مؤشرات مالية مختارة

(بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



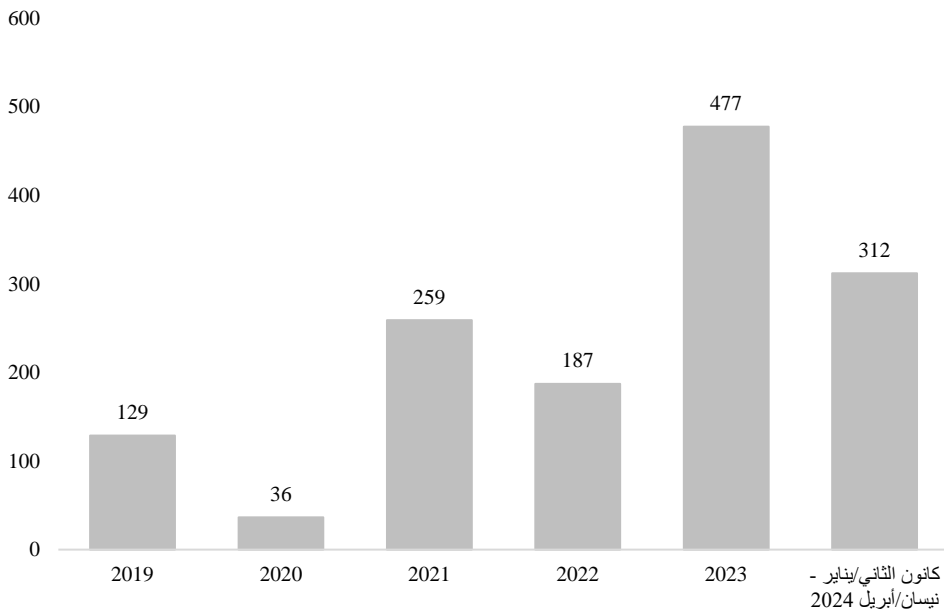
(38) المرجع نفسه.

المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

33- وبعد مرور ربع قرن على الانتهاء المتوقع لصلاحية بروتوكول باريس في عام 1999، لا يزال البروتوكول يحدد آلية إيرادات التخليص الجمركي، حيث تقوم إسرائيل بموجبها بجمع الضرائب على الواردات الفلسطينية من إسرائيل أو عبرها وتحويلها شهرياً إلى الحكومة الفلسطينية. ويترك هذا الترتيب أكثر من ثلثي الإيرادات المالية الفلسطينية تحت سيطرة السلطة القائمة بالاحتلال، التي يمكنها تعليق التحويلات و/فرض اقتطاعات (وكثيراً ما تفعل ذلك). فمنذ 2019، ما فتئت حكومة إسرائيل تقتطع مبالغ من إيرادات التخليص الجمركي تعادل المدفوعات التي قدمتها الحكومة الفلسطينية إلى أسر السجناء الفلسطينيين في إسرائيل وأسر الفلسطينيين الذين قُتلوا في هجمات أو هجمات مزعومة ضد إسرائيليين. ووفقاً لوزارة المالية والتخطيط الفلسطينية، بلغت هذه الاقتطاعات في الفترة من 2019 إلى نيسان/أبريل 2024، ما مجموعه 863 مليون دولار، أي ما يعادل 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني في عام 2023. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، حجزت السلطة القائمة بالاحتلال مبالغ إضافية، حوالي 75 مليون دولار شهرياً، أي ما يعادل المدفوعات التي تدفعها الحكومة الفلسطينية للموظفين في قطاع غزة. واستناداً إلى بيانات وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية، تم في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى أيار/مايو 2024، حجز 483 مليون دولار في إطار هذا البند. وهذا ما يرفع المبالغ المحجوزة والاقتطاعات الشهرية إلى حوالي نصف إيرادات التخليص الجمركي. وزادت الاقتطاعات والمبالغ المحجوزة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 (الشكل 4). وفي الفترة من 2019 إلى نيسان/أبريل 2024، تجاوز مجموع الاقتطاعات والمبالغ المحجوزة التراكمية 1,4 بليون دولار، أي ما يعادل 8,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023. وقوضت خسارة الإيرادات قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية ودفع أجور الموظفين والمتقاعدين والدائنين.

الشكل 4

#### الاقتطاعات والمبالغ المحجوزة لدى إسرائيل (بملايين الدولارات)



المصدر: حسابات الأونكتاد، استناداً إلى بيانات مستمدة من المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

34- وينص بروتوكول باريس على أن تقوم حكومة إسرائيل بجمع عائدات الضرائب في المنطقة جيم وتحويلها إلى الحكومة الفلسطينية، ولكن هذا لم يتم حتى الآن. ويقدر الأونكتاد متوسط الناتج المحلي الإجمالي الذي تنتجه السلطة القائمة بالاحتلال باستخدام الأراضي والموارد الطبيعية الفلسطينية في المستوطنات في القدس الشرقية والمنطقة جيم بحوالي 41 بليون دولار سنوياً<sup>(39)</sup>. وتشير عائدات الضرائب الإسرائيلية، التي تبلغ حوالي 33 في المائة، إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال تجمع عدة بلايين من الدولارات من عائدات الأنشطة الاقتصادية في المستوطنات في القدس الشرقية والمنطقة جيم.

35- وبالغث التوصيات المتعلقة بالسياسة المالية في التركيز على تعزيز الإيرادات وترشيد النفقات، في حين أن الأسباب الرئيسية للأزمة المالية هي القيود المرتبطة بالاحتلال المفروضة على الاستثمار والعملية والتجارة، بالإضافة إلى تسرب الموارد المالية الفلسطينية والقطاعات التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال. ويتطلب تحقيق الاستدامة المالية إنهاء الاحتلال وتخويل الحكومة الفلسطينية السيطرة السيادية على حدودها، وعلى التجارة وتحصيل الإيرادات بشكل مستقل.

## باء - تفاقم الأزمة الاقتصادية بفعل التقشف المسير للدورات الاقتصادية

36- في عام 2023، انكمش إجمالي الإيرادات (باستثناء المنح) بنسبة 10 في المائة، مقارنة بتوقعات ما قبل النزاع<sup>(40)</sup>. وزاد انخفاض معونة المانحين من شدة الضغوط المالية.

37- وتفقر الحكومة الفلسطينية إلى أدوات السياسة الاقتصادية الأساسية، مقارنةً بالدول ذات السيادة الكاملة؛ فلا يوجد مصرف مركزي ولا عملة وطنية ولا فرص للوصول إلى الأسواق المالية الدولية. وفي ظل القيود الشديدة المفروضة على الموارد، تصدت الحكومة الفلسطينية لآثار العملية العسكرية التي أعقبت أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وذلك من خلال فرض تقشف غير طوعي مسير للدورة الاقتصادية بشكل فعال، مما أدى إلى تضخيم الأثر السلبي لصدمة العرض على نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولجأت الحكومة الفلسطينية إلى تدابير غير مستدامة، بما في ذلك مراكمة الديون، وتأخير السداد للموردين من القطاع الخاص، وتخفيض التحويلات الاجتماعية للفقراء، وتقديم رواتب جزئية للموظفين، مع تقليص الخدمات العامة الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وما فتئ الموظفون العموميون يتقاضون رواتب جزئية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وبحلول نهاية عام 2023، حصل الموظفون الحكوميون على 50 في المائة من رواتب شهر تشرين الأول/أكتوبر و64 في المائة من رواتب شهر تشرين الثاني/نوفمبر؛ وبحلول شباط/فبراير 2024، حصل الموظفون على 60 في المائة من رواتب شهر كانون الأول/ديسمبر<sup>(41)</sup>.

38- وتزايد الدين العمومي من 3,54 بلايين دولار في عام 2022 إلى 3,78 بلايين دولار في عام 2023. كما تراكم على الحكومة الفلسطينية أيضاً 1,13 بليون دولار إضافية من المتأخرات الجديدة لموظفيها وللقطاع الخاص. وبلغت الفجوة التمويلية في عام 2023 بعد المعونة 682 مليون دولار،

(39) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2022، *التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة القيود المفروضة في المنطقة جيم من الفضاء*. (منشورات الأمم المتحدة، جنيف).

(40) World Bank, 2024a.

(41) المرجع نفسه.

أو 3,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن تزداد الحالة انخفاضاً في عام 2024، بفجوة تمويلية محتملة تصل إلى 1,2 بليون دولار<sup>(42)</sup>.

39- واستمر الاتجاه التنازلي في معونة الجهات المانحة في عام 2023، حيث بلغ إجمالي المعونة 358 مليون دولار، أي ما يعادل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، منها 206 ملايين دولار لدعم الميزانية. ويعتبر عكس هذا الاتجاه أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للحكومة الفلسطينية لكي تتمكن من مواصلة توفير الخدمات العامة الأساسية، ودفع الرواتب والمعاشات التقاعدية، وتسوية المتأخرات، والحفاظ على الطلب الكلي. فالتأثير المالي على الطلب الكلي يؤدي إلى تقييد النمو الاقتصادي، وبالتالي يقلل من الإيرادات المالية، مما يترتب عليه خطر حدوث دوامة تنازلية، حيث تضعف القيود المالية الأداء الاقتصادي ويؤدي ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تراجع الإيرادات العامة.

### جيم - الضغوط المالية والنظام المصرفي

40- واجه استقرار النظام المصرفي في السنوات الأخيرة العديد من التحديات، بما في ذلك تعطل علاقات المصارف المراسلة مع إسرائيل، والتراجع الاقتصادي العام الذي يؤدي إلى انخفاض جودة الأصول ويسبب التخلف عن السداد، وتعرض المصارف للمخاطر في التعامل مع الحكومة والموظفين العموميين.

41- واستناداً إلى معهد الأبحاث، أدت العملية العسكرية الأخيرة إلى تدمير الأصول المادية للمصارف، بما في ذلك المباني والأجهزة الآلية لصرف النقود. وشكل قطاع غزة 10,6 في المائة من إجمالي التسهيلات الائتمانية الخاصة و11,6 في المائة من ودائع العملاء في النظام المصرفي، كما شكل 8 في المائة من إجمالي الأصول، بقيمة قدرها 22,8 بليون دولار<sup>(43)</sup>.

42- وأثرت العملية العسكرية على المصارف في الضفة الغربية من خلال عدة قنوات، بما في ذلك زيادة التعرض المباشر وغير المباشر للمخاطر في التعامل مع الحكومة وزيادة حالات التخلف عن السداد والشيكات المرتجعة المقترنة بفقدان الوظائف والدخل.

43- وفي غمرة شواغل ارتفاع مستوى تعرض النظام المصرفي للمخاطر في التعامل مع الحكومة الفلسطينية وموظفيها، تمكنت الحكومة بحلول منتصف عام 2023 من خفض الاقتراض إلى 2,3 بليون دولار، وهو ما يقارب الحد الذي حددته سلطة النقد الفلسطينية. ونتيجة لذلك، انخفض تعرض النظام المصرفي للمخاطر إلى 37 في المائة من إجمالي الائتمان المصرفي، أو 4,2 بلايين دولار<sup>(44)</sup>. غير أن التداعيات المالية للعملية العسكرية دفعت الحكومة إلى اقتراض 400 مليون دولار من المصارف، وبالتالي زادت من التعرض المحتمل للمخاطر الذي من شأنه أن يزعزع استقرار النظام المصرفي. وبالإضافة إلى ذلك، وبحلول نهاية عام 2023، ارتفعت متأخرات الموردين من القطاع الخاص وصندوق المعاشات التقاعدية من 33,6 في المائة إلى 40,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(45)</sup>.

World Bank, 2024b, Economic monitoring report, May, <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2024/05/23/world-bank-issues-new-update-on-the-palestinian-economy> (42)

.MAS, 2024b (43)

.World Bank, 2023b (44)

.World Bank, 2024a (45)

44- وترصد سلطة النقد الفلسطينية مؤشرات الاستقرار المالي، وقد عززت قواعد الحياطة المالية فيما يتعلق بشروط رأس المال وللحماية من النمو الائتماني المفرط والتمركز القطاعي<sup>(46)</sup>. وفي أعقاب بدء المواجهة الأخيرة، قامت السلطة بتنفيذ إجراءات طارئة للحفاظ على الاستقرار المصرفي والحماية من التداعيات المباشرة وغير المباشرة لما يجري في قطاع غزة. وقدمت السلطة قروضاً بفائدة منخفضة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها، وبادرت إلى تقديم الدعم للفلسطينيين الذين فقدوا وظائفهم في إسرائيل والمستوطنات في شكل قروض بدون فائدة. وبالنظر إلى الإقراض المتواضع والحد، تشير اختبارات الإجهاد إلى أن القطاع المصرفي سيظل قادراً على التحمل حتى منتصف عام 2024<sup>(47)</sup>.

45- ورغم انعدام عملة وطنية سيادية، وضيق الحيز المالي، عزلت الحكومة الفلسطينية القطاع المصرفي عن الأزمة المالية. غير أنه إذا استمرت الأزمة، فإنها قد تعيق قدرة الحكومة على خدمة ديونها المستحقة للمصارف وموردي القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدفع الجزئي للرواتب لموظفي القطاع العام يحد من قدرتهم على خدمة الديون المستحقة للمصارف وعلى الحصول على ائتمان جديد.

46- ويعتمد الاقتصاد الفلسطيني على الشاقل الجديد كعملة مهيمنة في التداول، مع استخدام الدولار الأمريكي والدينار الأردني لأغراض ثانوية، لا سيما في المعاملات العقارية. وفي السنوات الأخيرة، أثر تراكم فائض النقد المادي بالشاقل الجديد على ربحية المصارف الفلسطينية<sup>(48)</sup>. وقد انتهى العمل بالترتيب الذي بمقتضاه كانت المصارف الفلسطينية تشحن هذه المبالغ النقدية الزائدة إلى المصارف المرابطة في إسرائيل في عام 2009 عندما أنهت إسرائيل الخدمات النقدية بعد أن صنفت حكومة إسرائيل قطاع غزة "كياناً معادياً"، متذرعةً بشواغل المصارف في إسرائيل المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب<sup>(49)</sup>. وبدأ المصرف المركزي لإسرائيل بخدمة الشحنات النقدية من المصارف العاملة في الضفة الغربية، ولكنه وضع حداً شهرياً للمبلغ المقبول. ومنذ عام 2017، مُدِّت عدة مرات التدابير المؤقتة التي تسمح للمصارف في إسرائيل بالتعامل مع المصارف الفلسطينية، ولكن لا يزال عدم اليقين قائماً، واستمر تراكم فائض النقد الزائد عن الحد الأقصى الذي حددته سلطة النقد الفلسطينية والبالغ 6 في المائة من الودائع القصيرة الأجل بالشاقل الجديد. وتشكل الأجور والرواتب المدفوعة نقداً للعمال الفلسطينيين المصروح لهم وغير المصروح لهم بالعمل في إسرائيل والمستوطنات معظم التدفقات النقدية بالشاقل الجديد، تليها التجارة غير الرسمية بين إسرائيل والضفة الغربية، والتي يغذيها المتسوقون من إسرائيل<sup>(50)</sup>.

47- ويؤدي تراكم فائض السيولة النقدية إلى تقويض ربحية المصارف من خلال عدة قنوات، منها الفرص الضائعة وتضخم التكاليف. فيقوض فائض السيولة النقدية قدرة المصارف على ترشيد العمليات وإدارة التدفقات النقدية؛ وتضطر المصارف إلى تجنب فرص العمل في القطاعات والأنشطة التي تهيم عليها المعاملات النقدية مثل مؤسسات البيع بالتجزئة ومحطات الوقود والمطاعم. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت تكلفة ضمان وتأمين فائض السيولة النقدية النقدي 12 مليون دولار في عام 2021. وتخفيض التكاليف المباشرة وتكاليف الفرص البديلة لإيرادات الفوائد والأرباح الضائعة ربحية المصارف الفلسطينية بنحو 20 في المائة، وتمتد تكلفة فائض السيولة النقدية بالشاقل الجديد إلى خارج المصارف. ويؤدي تراكم

(46) International Monetary Fund, 2023

(47) World Bank, 2024a, and MAS, 2024b

(48) International Monetary Fund, 2023

(49) International Monetary Fund, 2022, West Bank and Gaza: Selected issues, 13 September

<https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2022/09/15/West-Bank-and-Gaza-Selected-Issues-523402>

(50) المرجع نفسه.

بلايين الشاقل الجديد إلى توسيع القطاع غير الرسمي الذي يقدر بما يزيد على 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(51)</sup>.

48- ويقترن وجود قطاع غير رسمي كبير بالعديد من المشاكل، بما في ذلك تضيق الوعاء الضريبي، وتشبيط نمو الإنتاجية، وتشجيع حالات انعدام الكفاءة الناجمة عن صغر الحجم، وخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يفتقر العاملون في القطاع غير الرسمي إلى الحماية، إذ يعملون في معظمهم بدون عقود وبأجور زهيدة تقل في الغالب عن الحد الأدنى للأجور. وقد لا يكون التحول إلى الدولار أو اللجوء إلى أي عملة أخرى حلاً واقعياً للمشاكل الناجمة عن تبعية العملة، وذلك لأسباب منها تبعية الاقتصاد الفلسطيني الكبيرة للاقتصاد الإسرائيلي، الشريك التجاري الرئيسي. وتحصل الحكومة الفلسطينية على إيرادات التخليص الجمركي (حوالي ثلثي إيراداتها) من حكومة إسرائيل. بالشاقل الجديد، وتستخدم هذه الإيرادات لدفع الرواتب والمعاشات وتسوية المعاملات مع إسرائيل. وما لم تستقل العملة، فإن من الحلول الممكنة ضمان قبول المصارف في إسرائيل إعادة الشاقل الجديد الصادر عن مصرف إسرائيل المركزي.

### دال- الأزمة المستمرة تهدد الإنجازات التي حققتها السلطة الوطنية الفلسطينية

49- شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية، منذ تأسيسها في عام 1994، في مشروع بناء الدولة بدعم دولي. وحظي باعتراف واسع النطاق نجاح السلطة الوطنية الفلسطينية في الحوكمة وبناء المؤسسات المقتردة، منذ فترة مبكرة من عام 2011، بما في ذلك اعتراف صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة والبنك الدولي<sup>(52)</sup>.

50- وحققت الحكومة نجاحاً في مجالي التعليم والصحة، حيث تفوق الفلسطينيون عموماً في المقارنات الإقليمية عبر المؤشرات الرئيسية. غير أن المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة شهدت ركوداً أو تراجعاً بسبب استمرار فقدان الأراضي والموارد الطبيعية، وتسرب الموارد المالية إلى السلطة القائمة بالاحتلال، وتراجع الدعم الخارجي.

51- وفي الفترة 1994-2023، قدم المجتمع الدولي ما لا يقل عن 44 بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية للأرض الفلسطينية المحتلة؛ وبلغت نسبة المنح والقروض للمشاريع الإنمائية 43 في المائة من المجموع، وبلغت نسبة دعم الميزانية 35 في المائة، وبلغت نسبة المساعدة الإنسانية 21 في المائة<sup>(53)</sup>. وتباينت تشكيلة الدعم الدولي مع مرور الوقت. وحتى عام 1999، كانت المساعدة في معظمها تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية. غير أنه في أعقاب الانتفاضة الثانية، أدى التدهور الاقتصادي والأزمات الأمنية إلى تحويل التركيز إلى الإغاثة الإنسانية على حساب التنمية. وستؤدي العملية العسكرية الأخيرة إلى زيادة تحويل الدعم نحو الإغاثة واستبدال البنية التحتية المتضررة. وبدأ دعم الميزانية في الانخفاض في عام 2013. وبحلول عام 2021، بلغت حصة دعم الميزانية من مجموع المساعدة

(51) المرجع نفسه.

(52) انظر: <https://www.imf.org/-/media/external/country/WBG/RR/2011/041311.ashx>

<https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/4234514681706985450/Building-the-Palestinian-state-sustaining-growth-institutions-and-service-delivery-economic-monitoring-report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee>

(53) United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process, 2023.

حوالي 9 في المائة، وهو أدنى مستوى منذ عام 2000؛ وبلغت نسبة المساعدة الإنسانية 36 في المائة؛ وتمثل المنح والإقراض لمشاريع التنمية والقطاع الخاص والقطاع الأمني النسبة المتبقية<sup>(54)</sup>.

52- وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها الحكومة الفلسطينية، تعمق الاحتلال، واستمر التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وخضع قطاع غزة للقيود وعمليات الإغلاق لأكثر من عقد ونصف، ولا تزال مسائل الوضع الدائم دون حل. وتزيد العملية العسكرية الأخيرة من الآثار السلبية.

53- وبعد مرور ربع قرن على الانتهاء المتوقع لصلاحيات بروتوكول باريس في عام 1999، لا يزال البروتوكول الإطار العام الذي يشكل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والتجارية الفلسطينية. وقد كان تنفيذ البروتوكول ضعيفاً وانتقائياً وخاضعاً لتفسيرات متضاربة من قبل أطراف غير متكافئة. وقد أفاد الأونكتاد سابقاً بضرورة تحديث بروتوكول باريس، وهذا ما أشار إليه أيضاً مكتب اللجنة الرباعية في عام 2022 ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في عامي 2022 و2023<sup>(55)</sup>.

## ثالثاً - المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

### ألف - الإطار والأهداف

54- ما فتئ الأونكتاد، على مدى أكثر من ثلاثة عقود ونصف، يدعم الشعب الفلسطيني من خلال البحوث التي تستهدف توجيه السياسات، وتنفيذ مشاريع بناء القدرات والتعاون التقني، وإسداء الخدمات الاستشارية، وتعزيز توافق الآراء الدولي بشأن احتياجات الشعب الفلسطيني واقتصاده.

55- ويستجيب برنامج الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني للفقرة 127(ب) من عهد بريدجتاون، التي تطلب من الأونكتاد "أن يواصل تقييم آفاق التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة ودراسة الكلفة الاقتصادية للاحتلال والعقبات التي تعترض التجارة والتنمية.... بغية التخفيف من الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني". وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ثمانية قرارات (20/69 و 12/70 و 20/71 و 13/72 و 18/73 و 10/74 و 20/75 و 22/77) إلى الأونكتاد أن يواصل تقديم تقارير إلى الجمعية العامة عن التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

56- وبرنامج الأونكتاد، الذي يهدف إلى بناء وتعزيز القدرات المؤسسية للقطاعين العام والخاص الفلسطينيين، يعالج المعوقات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني واحتياجاته الناشئة من خلال المجموعات الأربع التالية:

(أ) سياسات التجارة والاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية؛

(ب) تيسير التجارة والخدمات اللوجستية؛

(54) المرجع نفسه.

(55) انظر: <https://www.quartetoffice.org/files/Office%20of%20the%20Quartet%20Report%20to%20the%20AHLC%20-%20September%202022.pdf> و [https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unsco\\_report\\_to\\_the\\_ahlc\\_-\\_22\\_september\\_2022.pdf](https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unsco_report_to_the_ahlc_-_22_september_2022.pdf) و [https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unsco\\_ahlc\\_report\\_-\\_september\\_2023.pdf](https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unsco_ahlc_report_-_september_2023.pdf)

(ج) التمويل والتنمية؛

(د) مؤسسات الأعمال والاستثمار وسياسة المنافسة.

**باء - الأنشطة التنفيذية الجارية**

57- استجابةً للقرارات المذكورة أعلاه، قدم الأونكتاد في عام 2023 تقريراً إلى الجمعية العامة بعنوان "التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الإسرائيلي: تكلفة الرعاية الاجتماعية الناجمة عن تجزئة الضفة الغربية المحتلة". وركز التقرير على التكلفة الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي للمنطقة جيم، التي تشكل 60 في المائة من مساحة الضفة الغربية، وقدر تكلفة القيود الإضافية المفروضة على الأنشطة الاقتصادية في المنطقة جيم من حيث الرعاية الاجتماعية للأسر المعيشية<sup>(56)</sup>.

58- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، وقع الأونكتاد اتفاق منحة مع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، اضطلع بموجبها الأونكتاد والمعهد بتحديث نموذج المعهد للاقتصاد الكلي وتنظيم تدريب للفنيين والباحثين الحكوميين الفلسطينيين على هيكل إطار المحاكاة المتكامل للأونكتاد واستخدامه. وفي أيار/مايو 2023، قام الأونكتاد بتحديث نموذج القياس الاقتصادي الكلي، وبالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قام بتدريب باحثين ومسؤولين فلسطينيين من وزارة المالية والتخطيط وسلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على استخدام النموذج المُحدَّث.

59- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أسدى الأونكتاد خدمات استشارية إلى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات عبر الإنترنت بشأن تقييم الأثر الاقتصادي للعمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة.

60- وفي كانون الثاني/يناير 2024، أصدر الأونكتاد "تقييماً أولياً للأثر الاقتصادي للتدمير في قطاع غزة وأفاق الانتعاش الاقتصادي"<sup>(57)</sup>.

61- وبعيداً الأونكتاد، في عام 2024، دراسة بشأن الاحتلال والتجزئة والفقر في الضفة الغربية. وتسعى الدراسة إلى تحديد تكلفة الرعاية الاجتماعية الناجمة عن تجزئة الضفة الغربية مع الإشارة إلى الحصة النسبية للمنطقة المحتلة جيم في المناطق الفلسطينية.

**جيم - التنسيق وتعبئة الموارد والتوصيات**

62- واصل الأونكتاد في عام 2023، تماشياً مع ولايته، دعمه للشعب الفلسطيني بالتنسيق مع الحكومة الفلسطينية والمنظمات الدولية والجهات المانحة وفريق الأمم المتحدة القطري وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني، حيث قام الأونكتاد بتوفير البحوث وتحليل السياسات وجمع الأدلة واقتراح التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة بهدف التخفيف من حدة الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية المفروضة على الشعب الفلسطيني والسعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وواصل البرنامج دعمه المستمر للشعب الفلسطيني على الرغم من الأوضاع الميدانية المعاكسة والمتزايدة الصعوبة.

63- وفي عام 2020، حصل الأونكتاد على منحة من حكومة المملكة العربية السعودية لدعم القدرات الفنية اللازمة في الأونكتاد. ومولت المنحة مشروعاً يقدم تقييمات منهجية قائمة على الأدلة للتكلفة

(56) A/78/303.

(57) UNCTAD, 2024.



الاقتصادية للاحتلال التي يتكبدها الشعب الفلسطيني. وكان الهدف هو تسهيل المفاوضات المستقبلية نحو تحقيق سلام عادل ودائم في الأرض الفلسطينية المحتلة والشرق الأوسط. وأنجز المشروع بنجاح في نهاية حزيران/يونيه 2023.

64- ولا يزال النقص في الموارد الخارجة عن الميزانية يحد من قدرة الأونكتاد على تنفيذ ولاياته وتلبية الحاجة المتزايدة إلى المساعدة التقنية لدى الشعب الفلسطيني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. ولذلك، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى النظر في تقديم موارد خارجة عن الميزانية لتمكين الأونكتاد من تلبية الطلبات الواردة في عهد بريدجتاون وفي قرارات الأمم المتحدة.

---